http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1686) السنة السابعة - الاربعاء (30) كانون الاول 2009

تراجع العنف مع اقتراب الانتخابات..

إشارات للخطوة ما قبل الأخيرة لانسحاب القوات الأميركية

قوات اميركية منسحبة الى خارج المدن

بغداد / المدى والوكالات

تراجعت اعمال العنف مع اقتراب موعد ثاني انتخابات تشريعية منذ سقوط نظام صدام، وهي خطوة لا بد منها لتحقيق الاستقرار بالتزامن مع انسحاب نصف القوات الاميركية المنتشرة في البلاد.

ووفقا للاحصائيات الرسمية، فقد قتل اكثر من ثلاثة الاف مدني وعسكري وشرطي، بين كانون الثاني وتشرين الثاني من العام الحالي. ويبدو هذا الرقم هائلا بالنسبة للدول التي تشهد استقرارا امنيا، لكنه يمثل انخفاضا مهما مقارنة مع مقتل حوالى سبعة الاف شخص عام ٢٠٠٨ و١٨ الفا عام ٢٠٠٧، وحوالى ٣٥ الفا عام ٢٠٠٦ عندما بلغ العنف الطائفي ذروته.

واستهدفت القاعدة العديد من المؤسسات الحكومية في بغداد خلال الاشهر الماضية. ومنذ ١٩ اب الماضي حتى الثامن من كانون الاول الحالي، وقعت هجمات بسيارات مفخخة يقودها انتحاريون ضد مبان حكومية مثل وزارات الخارجية والمالية والعدل ومباني محافظة بغداد ومحكمة الكرخ ما ادى الى استشهاد حوالى ٤٠٠ شخص واصابة نحو ١٥٠٠ اخرين بجروح. ودفعت هذه الهجمات بالبرلمان الى الاستماع لرئيس الوزراء نوري المالكي والوزراء الامنيين، الدفاع والداخلية، ومدير جهاز المخابرات بالوكالة للكشف عن اسباب عدم قدرة الحكومة على الحد من الهجمات.

وسيشكل الامن احد المحاور الرئيسة للانتخابات المقرر اجراؤها في السابع من اذار المقبل، كما سيعطي اجراء الانتخابات اشارة للخطوة ما قبل الاخيرة لانسحاب القوات الاميركية. وبمطلع العام المقبل، سينتهي وجود القوات المتعددة الجنسية ليصبح «القوات الاميركية في العراق». ففي الثلاثين من حزيران الماضي، انسحبت القوات الاميركية من المدن والنواحي والقصبات، وسلمتها الى قوات الامن العراقية. ومع نهاية اب ٢٠١٠، سينسحب خمسون الفا من القوات القتالية في العراق على ان يبقى ٦٥ الف عسكري يفترض ان يغادروا نهاية عام ٢٠١١.من جهة اخرى، عبر مستشار الامن الوطني العراقي عن اعتقاده بان تنظيم القاعدة وانصار صدام سيواصلون استهداف الوزارات في الفترة التي تسبق الانتخابات في آذار بغية تقويض مصداقية الحكومة. واضاف صفاء حسين: ان نشاط تنظيم القاعدة قد تقلص بشكل كبير، وهو موجه بشكل متزايد من قبل البعثيين الذين تسللوا الى قلب المجموعة ويحددون ستراتيجيتها. ووجه انتقادات الى سوريا بسبب عدم «بذلها المزيد من الجهود لمنع تدفق مقاتلي القاعدة»، الذين قال انهم كانوا الى حد كبير مدعومين ماليا من قبل عائلات ثرية سعودية. وقال المستشار «في الآونة الاخيرة، وخلال الاشهر الستة الماضية، كان هناك تغيير في ستراتيجية القاعدة، نعتقد انه ناجم عن تاثرهم بالبعثيين».وتابع ردا على سؤال عما إذا كانت المجموعة ستواصل شن هجمات مماثلة للتفجيرات الدموية المتزامنة الاخيرة «نواياهم لا تزال في هذا الاتجاه اعتقد انهم سيواصلون ذلك خلال فترة الانتخابات». واوضح حسين: ان عدد مقاتلي القاعدة انخفض من حوالى عشرة الاف الى اقل من الفين في الوقت الحاضر، لكنه اضاف: ان ستراتيجية المجموعة تحدد بشكل كبير من قبل مجموعة حزب البعث. وتابع ان «نسبة المقاتلين الاجانب في المجموعة كانت تقدر بنحو عشرة بالمئة، لكن هذا الرقم انخفض واكبر مجموعة من الاجانب في القاعدة كانت من السعوديين، يليهم اما الليبيون او المصريون.» واشار الى انضمام عدد من البعثيين الى مختلف الجماعات المسلحة، بما فيها القاعدة، لان الحزب نفسه فقد الدعم والشعبية لشن هجمات عنيفة ضد الاميركيين. وقال حسين، «رغم اقتصار نشاط البعثيين في البداية على مستوى ادنى، فان وجودهم داخل القاعدة اكتسب اهمية بعد مقتل ابو مصعب الزرقاوي قائد التنظيم في غارة جوية اميركية في حزيران ٢٠٠٦». واضاف «كانت هناك ظروف ساعدت حزب البعث على الترويج لستراتيجيته داخل القاعدة لكن قبل ذلك كان التأثير في مستويات ادنى».من جهة اخرى، اكد المستشار ان «فلول حزب البعث، ومعظمها الآن في سوريا ودول عربية أخرى لديها مرشحون للانتخابات» التي ستجري في السابع من اذار. واضاف «انهم يستفيدون من تشويه سمعة الحكومة والكتل السياسية الرئيسة، لا اريد ان اقول ان في الخريطة السياسية هناك وجود لحزب البعث أو واجهة سياسية له، لكن أود القول ان البعثيين يفضلون بعض الشخصيات».

وقال المهندس السابق الذي كان حتى ايار نائبا للمستشار السابق موفق الربيعي ان «الكثير من التأييد لتنظيم القاعدة مصدره اغنياء واصحاب نفوذ في المملكة العربية السعودية». وقال «ليس من الحكومة انما من بعض العائلات وضمنها عائلات في الحكومة».

الى ذلك أكد القائد العام للقوات المتعددة الجنسيات للأمن الانتقالي الجنرال مايكل باربيرو وجود بعض الثغرات في عملية بناء الأجهزة الأمنية العراقية في ما يتعلق بقدرتها على مجابهة الأخطار الخارجية، مشددا على ضرورة معالجة ذلك من قبل بغداد وواشنطن. وقال الجنرل باربيرو في مؤتمر صحفي عقده في بغداد «قوات الأمن العراقية تواصل تقدمها في الكثير من المجالات وستكون جاهزة تماما للدفاع عن العراق من التهديدات الخارجية وتوفير الأمن الداخلي بحلول عام ٢٠١٢». واستدرك باربيو بقوله: «لكن ستبقى هناك بعض الثغرات في القدرات، وهي مسألة لا بد من إيجاد حلول لها بين الحكومتين العراقية والأميركية، وإن هذه الثغرات تتعلق بالتهديدات الخارجية».

دون الحاجة إلى انتزاع الاعترافات جبراً

نظام الطب العدلي الجديد.. أدلة مساندة للتحقيقات الجنائية

بغداد / رويترز

عادة ما تكون الادلة المهمة مفقودة بعد وقوع تفجيرات تسفر عن سقوط قتلى في العراق حيث تجري بسرعة ازالة اثار الدماء وتنقل الجثث بسرعة لدفنها ولكن هذا يتغير مع الخطوات الجديدة الخاصة بالتحقيقات التي يقوم بها الطب العدلي.

فقد جرى تجهيز ثلاثة مختبرات رئيسة للطب الشرعي بالاضافة الى مختبرين أصغر تجهيزا هذا العام. ويعكف النظام القانوني- الذي اعتمد لفترة طويلة على الاعترافات التي يدلى بها في بعض الاحيان قسرا- على اتخاذ خطوات باتجاه مزيد من التحقيقات التي تستند الى أدلة. وقال روبرت لامبيرن مدير خدمة الطب الشرعي في السفارة البريطانية في بغداد «انه نظام يعتمد على الاعترافات. ولكن اذا ووجه المتهم بالادلة العلمية مثل البصمات المرفوعة من مكان الجريمة فان ذلك أفضل من الحصول على اعتراف تحت الضغط». وأضاف لامبيرن: انه كان هناك تردد في بادئ الامر من جانب بعض القضاة وبخاصة كبار السن في التعامل مع طرق جديدة مثل تحليل الحمض النووي.

وتقدم بريطانيا والولايات المتحدة وأستراليا وغيرها من الدول الغربية تدريبا ومعدات للقضاة والمحققين العراقيين الذين يتعاملون مع أعباء ثقيلة في بلد تشيع فيه التفجيرات وعمليات اطلاق النار. وقال القاضي العراقي: ابراهيم عبد اللطيف في حلقة نقاش هدفها تحسين الاستفادة من أدلة الطب الشرعي في القانون العراقي ان الادلة أفضل، فهي الشيء الذي يقود الى حقيقة الامر.

وأدت سنوات من الحرب والعقوبات الى عزل قوات الامن العراقية عن التكنولوجيا والتقنيات الحديثة. ويقول مسؤولون عراقيون وأمريكيون: ان المحاكم لديها نسبة ادانة متدنية نسبيا بسبب نقص الادلة وعدم وجود اعترافات موثوق منها. وقال خليل هاشم صالح وهو قاض بالمجلس الاعلى للقضاء في العراق: ان عدد الكوادر المؤهلة قليل فحينما يكون هناك تفجير تحضر القوات الامريكية وتفتش عن أصغر الادلة. وأضاف أن القوات العراقية لا تهتم بالامر وتنحي الادلة جانبا وهذا ما يجعل المحاكم غير قادرة على الوصول الى قرار.

وانسحبت القوات الامريكية من المراكز المدنية العراقية في اطار خطة للانسحاب التام بحلول نهاية عام ٢٠١١. وبذلك يكون على القوات العراقية تولي زمام الامور. وخضعت كفاءة خبراء الطب الشرعي العراقيين للاختبار في سلسلة من التفجيرات الكبيرة في الشهور الاخيرة موجهة ضد المراكز الحكومية في بغداد مما أسفر عن مقتل مئات الاشخاص. ولكن العدد الاجمالي لاعمال العنف قد تراجع بصورة حادة خلال العامين الماضيين. ويوجد جنود أمريكيون في بعض الاحيان في مواقع التفجيرات ويساعدون القوات العراقية في تحليل الادلة الموجودة. ويمكن أن يؤدي تراجع أعمال العنف للسماح للقوات العراقية بالانتقال من مجرد الحفاظ على النظام عقب الهجمات الى السعي للعثور على مرتكبيها.

وقال مسؤول في السفارة الامريكية طلب عدم الافصاح عن اسمه «عليكم أن تتذكروا في بغداد أنه وقعت هنا هجمات كثيرة.. وفي ظل حالة انعدام النظام أعطيت أولوية أقل للتحقيقات الجنائية والاولوية الاكبر للنظام العام. الان بدأنا نشهد عمليات وضع بروتوكولات خاصة بالتعامل مع مسرح الجريمة ومسعى لاجراء تحقيقات الطب الشرعي والحصول على امكانات». وتوجد مختبرات الطب الشرعي الرئيسة في بغداد والبصرة وأربيل وهي تتعامل مع المقذوفات والحمض النووي وتجري تحليلات كيميائية وبيولوجية وترفع البصمات. ويوجد مختبران شرعيان أصغر في الحلة والموصل.

إحباط اعتداء في الأردن استهدف صهاريج للقوات الأميركية متجهة إلى العراق

عمان / وكالات

احبطت السلطات الأردنية محاولة للاعتداء على صهاريج تنقل الوقود للقوات الأميركية في العراق وتم اعتقال عدد من الأشخاص على ذمة القضية بحسب ما اعلنه ناشط حقوقي أردني.

وقال المحامي عبد الكريم الشريدة، الذي قال إنه يتولى الدفاع عن المتهمين في القضية، في مؤتمر صحفي: ان الأجهزة الأمنية الأردنية احبطت الشهر الماضي محاولة الاعتداء على صهاريج محملة بمادة الفيول لتزويد القوات الاميركية في العراق. واضاف الشريدة: ان الموقوفين على ذمة القضية في سجن الجويدة وعددهم ١٠ أشخاص ينتظرون ابلاغهم لائحة الاتهام. وبحسب المحامي، فإن المتهمين هم يوسف الخلة، عامر تيسير، عبد الله مسعد، خالد نجيب، محمد قاسم، شكري جرادات، احمد خلاليلة، رمضان الطواب، قاسم الفناطسة ونبيل محمد عامر.

وتابع الشريدة: ان مدعي عام محكمة امن الدولة اسند تهمة القيام بأعمال إرهابية لم تجزها الحكومة الى المجموعة التي خططت لتنفيذ الاعتداء على الصهاريج.

من جانب اخر، بدأت عدد من أمهات المعتقلين الاردنيين في العراق تنفيذ اضراب مفتوح عن الطعام لحين الافراج عن ابنائهن او تسليمهم للاردن حسب اتفاقية الرياض، وعزمن بناء خيمة اعتصام امام مبنى السفارة العراقية في عمان للاستمرار بتنفيذ الاضراب داخلها والمطالبة بسرعة انهاء هذا الملف.

واكد رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان فرع الاردن المحامي هاني الدحلة ان مشكلة المعتقلين الاردنيين في العراق كبيرة وخطيرة ومتشعبة، مضيفا «اننا نتعامل مع اكثر من جهة، ولا توجد لنا مرجعية واحدة يمكننا التعامل معها، ويقابل ذلك حجم معاناة كبير». واشار الدحلة خلال المؤتمر الصحفي الذي نظمته المنظمة للاعلان عن بدء تنفيذ الاضراب عن الطعام الى ان «المنظمة في الوقت الحالي لا تملك سوى المناشدة ورفع المذكرات لكل الجهات المعنية، سعيا منا لانهاء هذا الملف بشكل يكفل الافراج عن كل المعتقلين وعودتهم سالمين الى ارض الوطن»، مبينا ان الوضع ليس سهلا وبحاجة الى جهود مكثفة لانهاء الملف. واكد الدحلة ان «المنظمة خاطبت عدة جهات عراقية دون نتيجة على الاطلاق، كما تمت مخاطبة السفارة العراقية في عمان ولم يحدث اي جديد، آملا ان تؤتي الخطوات القادمة أكلها قريبا».

من جانبه ، قال رئيس لجنة السجون والمعتقلات في المنظمة المحامي عبدالكريم الشريدة: انه تم توقيع مذكرة من امهات المعتقلين يطالبن فيها بتفويضه للقيام بكافة الاجراءات اللازمة للترتيبات اللازمة لبناء خيمة اعتصام امام مبنى السفارة العراقية في عمان لحين الافراج عن المعتقلين او تسليمهم للاردن حسب اتفاقية الرياض.

وقامت المنظمة العربية لحقوق الانسان فرع الاردن خلال المؤتمر الصحفي بتوزيع قائمة باسماء المعتقلين الاردنيين في السجون العراقية، البالغ عددهم وفق القائمة (٤٦) معتقلا. فيما طالبت المنظمة الحكومة العراقية بالافراج عن كافة المعتقلين لديها دون محاكمة او احالتهم للقضاء للنظر في قضاياهم واصدار القرار المناسب بشأنهم، كما طالبت الحكومة الاردنية ببذل المزيد من الاهتمام بالموضوع ومخاطبة السلطات العراقية للافراج عن المعتقلين الاردنيين كافة.

مفوضية اللاجئين تطالب بتمويل برامجها لمساعدة العراقيين

لاجئين عراقيين

بغداد / وكالات

اطلقت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في عمان مناشدة لتمويل برامجها المقدمة للعراقيين في المملكة للاعوام ٢٠١٠.٢٠١١.

وقالت مصادر المفوضية بحسب صحيفة الدستور الاردنية «ان العام المقبل سيشهد ارتفاعا ملحوظا في حجم الخدمات المقدمة للعراقيين في المملكة حيث سينتفع ٤٥ الف شخص من الخدمات الصحية الاساسية وغير الاساسية التي تقدم بدعم من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين خلال العام المقبل كما ان اكثر من ٩٠٪ من الاطفال العراقيين في مرحلة الدراسة سيحصلون على التعليم الاساسي. وبينت: ان خطتها للعام المقبل تتمثل في مساعدة قرابة ٥٠٠٠ شخص للعودة الطوعية للعراق علما بانها ساعدت قرابة ٥٣٥ عراقيا خلال عام ٢٠٠٩ للعودة الطوعية للعراق. كما ستعمل على تمكين حوالي ٢٥٠٠ عائلة لاعادة توطينها في دولة ثالثة ، بعد الانتهاء من حصر ملفاتهم ليصار الى تسليمها للدول التي تمنح حق اللجوء للعراقيين للبدء بدراسة ملفاتهم.

وبينت المصادر ان حوالي ١٧٥٠ شخصا انهوا الاجراءات اللازمة وسيتم التحقق من حصولهم على اوراق الهجرة الى دولة ثالثة. وقالت: انه فيما يتعلق بالتعليم الاساسي غير الرسمي ، فمن المتوقع ان يستفيد اكثر من ١٠٠٠ طفل عراقي من الانخراط في التعليم غير الرسمي كما سيتلقى ٥٠٠ موظف وموظفة مهارات تدريبية حول حقوق الانسان والقضايا ذات العلاقة بالعنف المبني على الجندر. واضافت مصادر المفوضية ان ٨٠٠٠ عائلة عراقية تم ادراجها في قوائم لتتلقى مساعدات نقدية من خلال بطاقات الصراف الالي خلال العام المقبل..كما سيحصل ٢٠٠ شخص على خدمات ارشاد قانوني والاستفادة من المساعدة المتاحة في ذلك المجال.

وبحسب دراسة اجرتها المفوضية مؤخرا تبين بان غالبية العراقيين المتواجدين في المملكة لا يملكون خططا للعودة الى العراق ولا يفكرون بذلك في المستقبل المنظور.

وقالت المفوضية: انه يوجد حاليا ٥٣ الف لاجئ مسجل في الأردن ، حيث أوصت المفوضية بإعادة توطين ١٧ الفا منهم وتم بالفعل قبول ٩٠٠٠ في عدد من الدول. إلا أن المفوضية أكدت أن العودة إلى العراق هي الحل الأمثل بالنسبة للاجئين العراقيين وعلى الرغم من أن المفوضية لا تروج لمثل هذه العودة في الوقت الحالي، فهي تقدم المساعدات لكل حالة على حدة ، فقد ساعدت مئات العراقيين على العودة من الأردن الى العراق على مدار السنتين الماضيتين.

التصحّر.. يهدد الامن الغذائي

بغداد / وكالات

قفزت ظاهرة التصحر في العراق لتتصدر أولويات وزارة الزراعة خصوصا مع اتساع نطاق تلك الظاهرة وتزايدها عاما بعد عام.

وتقول الأرقام إن مساحة العراق -التي تقارب ٤٤٤ ألف كلم مربع- ٤٨٪ منها مناطق بواد وصحراء و٥٪ جبال و١٥٪ هضاب و٣٢٪ سهول رسوبية وأهوار.

وعن بداية مشكلة التصحر في العراق يقول المدير العام لمكافحة التصحر في وزارة الزراعة الدكتور فاضل الفراجي: إنها تعود إلى تسعينيات القرن الماضي. ويرجع السبب الرئيس إلى تدهور الزراعة منذ التسعينيات، والحصار الذي فرض على البلاد والحروب التي مرت بها.

ويرى أن هذه العوامل أدت إلى تدمير القشرة الأرضية وجعلتها عرضة للتعرية. وان العواصف الرملية غير المسبوقة التي تعرضت لها البلاد في السنتين الأخيرتين ساهمت في زيادة التصحر. ويقول: إن تلك الظاهرة انعكست على الأمن الغذائي للبلد وعلى المواطن، من خلال التأثير السلبي على الزراعة، وغلق الطرق والسكك الحديد، إضافة إلى الأضرار الصحية للمصابين بداء الربو.

أما خبير الشؤون المائية عباس الصكب فيقول: إن العراق عانى في العقود الأخيرة من مشكلة التصحر، «التي تعود إلى فعل الإنسان وعدم وجود سياسة رشيدة للحكومات العراقية المتعاقبة». ويضيف إن المشكلة أخذت بالتفاقم في مطلع السبعينيات من القرن الماضي. وتابع أن هذه المشكلة تفاقمت بعد شح المياه وبروز ظاهرة جديدة وهي العواصف الترابية بعد حرب الكويت عام ١٩٩١ ، بسبب قطع الري عن الأراضي، والآليات العسكرية التي قامت بتكسير الطبقة الحامية للأراضي.

زحف الصحراء

ويشير الخبير إلى أن البادية الغربية (صحراء النفوذ) كانت تأتي منها عواصف رملية، وسكان الجزيرة في الموصل كانوا يقومون بحراثة الأرض وهي أرض هشة بانتظار نزول الأمطار وعند عدم تساقط أمطار يبقى غطاء الأرض متهشما، ما أدى إلى تغطيتها بالرمال المتحركة، ولا سيما في تلول البعاج.

ويعزي الصكب أسباب تفاقم هذه المشكلة إلى الحروب التي مر بها البلد منذ الحرب العراقية الإيرانية، التي سحبت كل الجهد الهندسي لوزارتي الزراعة والري، وتجفيف الأهوار، وطبيعة التربة العراقية الخصبة، لكنها في الوقت نفسه مرتفعة الملوحة، كذلك عدم اهتمام المواطن باحترام البيئة، وأخيراً شح المياه في السنوات الأخيرة.

ويؤكد عدم وجود اهتمام جدي من الحكومة لمعالجة هذه الظاهرة ويدعو المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة إلى ضرورة التعاون لحل هذه المشكلة الخطيرة التي يواجهها العراق.

أما فاضل الفراجي فيشير إلى أن وزارة الزراعة اتخذت إجراءات للحد من هذه الظاهرة، وتولت الهيئة العامة لمكافحة التصحر من خلال تنمية الموارد المائية تثبيت الرمال المتحركة التي تقدر بحدود أربعة ملايين متر مربع في وسط العراق وجنوبه. ويضيف أن الهيئة قامت بمشاريع زراعية في منطقة الفجر تقدر بحوالي نصف مليون متر مربع، من خلال تحويل تلك المساحات إلى أراض زراعية منتجة، بعد تهيئة واحات مائية لها، للوصول إلى كثافة تنموية تشجع على الاستثمار وتنمية النباتات الطبيعية. ويتوقع الفراجي أن تكون هذه السنة سنة رطبة من خلال توفر المياه نتيجة الأمطار الغزيرة التي هطلت على العراق.

وبشأن الإجراءات الأخرى للحد من ظاهرة التصحر يقول إنه تم إصدار قوانين تمنع قطع الأشجار ومنع الحراثة في حال حصول جفاف وعدم تساقط الأمطار، لمنع حدوث تصحر وتعرية للتربة.

دراسة لانضمام العراق إلى اتفاقيات دولية تعنى بمكافحة الإرهاب

بغداد / وكالات

يبدأ مجلس النواب الاسبوع المقبل مناقشة انضمام العراق الى اتفاقية ومعاهدة دوليتين تُعنيان بمكافحة الارهاب في اطار سعي العراق للاندماج بالمجتمع الدولي.

الاتفاقية هي «الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الارهاب» التي أقرَّت في نيويورك في ١٥ من كانون الاول عام ١٩٩٧، ودخلت حيز التنفيذ في ٢٣ من ايار عام ٢٠٠١. وتُنشئ هذه الاتفاقية نظاماً لولاية قضائية على استخدام المتفجرات وغيرها من الأجهزة المميتة، بصورة غير مشروعة وعن عمد، وفي مختلف الأماكن العامة المحددة أو ضدها، بقصد إزهاق الأرواح أو إحداث إصابات بدنية خطيرة، أو بقصد إحداث دمار هائل للأماكن العامة في ١٤٩ دولة صادقت عليها.

أما المعاهدة فهي معاهدة منظمة المؤتمر الاسلامي لمكافحة الارهاب الدولي التي دخلت حيز التنفيذ في الأول من تموز عام ١٩٩٩ بعد أن أقرها مؤتمر وزراء خارجية دول المنظمة.

عضوة اللجنة القانونية في مجلس النواب ايمان الاسدي قالت: ان انضمام العراق لمثل هذه الاتفاقيات والمعاهدات من شانه أن يفعّل علاقاته مع دول العالم، ويرفع مستوى قدراته في مكافحة الارهاب. فيما أكد فاضل محمد جواد مستشار رئيس الوزراء ضرورة انضمام العراق الى هذه الاتفاقيات كجزءٍ من التزاماته تجاه المجتمع الدولي في مجال مكافحة الارهاب.

عضو لجنة الامن والدفاع النائب عن التحالف الكردستاني عادل برواري قال ان الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الارهاب حازت على توافق الكتل السياسية داخل المجلس، بيد ان كتلته أبدت اعتراضاً على معاهدة منظمة المؤتمر الاسلامي لمكافحة الارهاب الدولي. ويشار الى ان العراق صادق على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية منذ عام ٢٠٠٥ ابرزها اتفاقية مكافحة المخدرات واتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها لتقوية الاواصر التي تربطه بدول العالم.